المدينة الخليجية :
اشكالياتها واستراتيجيات المستقبل

أ.د. حسن الخياط
قسم الجغرافيا والتخطيط العمراني
جامعة قطر

مقدمة

إن المدينة الخليجية هي ثمرة من ثمرات الانبهار الاقتصادي والتنمية الشاملة والنمو الانفجاري للسكان وتفاعل الفكر المعماري المعاصر مع قدرات وطموحات الإنسان الخليجي وإفرازاته الثقافية والحضارية والسياسية والاجتماعية في إطار موجهاته البيئية والجغرافية والتاريخية . إنها مدينة ذات سحر وجمال في هياكلها وأنماط تشكيلاتها وخططها وحداثة طرزها المعمارية ، رغم خروجها على المألوف من تراثها وأصالتها وتراكيبها السكانية وعمارتها وهويتها الخليجية .

وكان من العدل أن تحتل دراسة هذه المدينة الخليجية مكاناً أبرز في الأدبيات الإنسانية والاجتماعية والهندسية والمعمارية والتقنية مما حظيت به إلى الآن ، فهي ، بحق ، أكثر الظواهر تميزاً وتعقيداً ، وأوسعها تمثيلاً للمستجدات والارهاصات التنموية العمرانية . فالمدينة الخليجية هي سجل لتاريخ مجتمعها ، وخارطة لملامحه الجغرافية وخصائصه المكانية ، وانعكاس لنشاطه الاقتصادي وبنيته الاجتماعية وقيمه الثقافية، فضلاً عن ارتباطها بتركيبه البيئي

وخصوصيته السكانية وإطاره الحضاري . ومن الحق أن يقال أن المدينة الخليجية هي ليست مجرد مشروع هندسي أو صورة جوية أو خارطة لاستخدامات الأرض ومقاطع المباني وامتدادات الطرق والشوارع وتصاميم شبكات المرافق . إنها ، فضلاً عن ذلك ، جغرافية وتاريخ واجتماع واقتصاد وعلم نفس وفلسفة وديموغرافيا وتخطيط وأنثروبولوجيا وغيرها .

ومما يلاحظ أن المدينة الخليجية تتصف بثنائية في أكثر من ملمح من ملامحها ، فهي تجمع بين التوجه للصحراء والتوجه للبحر ، وبين خصائص مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوي ، كما يلتقي فيها مجتمعان واقتصادان ، مجتمع واقتصاد ما قبل النفط (تقليدي) ومجتمع واقتصاد ما بعد النفط (معاصر) ، وتعيش على أرضها فئتان من السكان : خليجيون ووافدون ، والوافدون عرب وأجانب . ويتميز تركيبها الداخلي بأنه يتشكل من مدينتين : مدينة قديمة بكل مواصفات مدن الخليج العربي التاريخية التي نمت دون خطة أو تخطيط ، ومدينة معاصرة تتوافر فيها كافة مقومات المدينة المعاصرة المخططة . فهي مدينة ، وإن كانت أصيلة ، إلا أن المعاصرة والجدة هي الغالبة عليها .

* * *

١ = اشكاليات المدينة الخليجية

الحديث عن المدينة الخليجية حديث ممتع ، ولكنه حديث ذو شجون في ذات الوقت. فالمدينة خليط من الأصالة والمعاصرة ، من المواطنة والغربة ، من الحضرية والتريف . فيها قدر من الانسجام أقل مما فيها من تناقض ؛ تناقض معماري وسكاني واجتماعي واقتصادي وحضاري وحياتي وتخطيطي . كما فيها من الظواهر ما يرتبط بالتراث والتاريخ ، وأخرى ذات صلة بالنمو الحضري

الانفجاري والهجرات السكانية الوافدة وتشكيلاتها الديموغرافية المتنوعة وأنماط الاحتكاك والاتصال الحضاري والتزاوج الفكري. وكنتيجة لذلك دخل الإنسان الخليجي ، لا إرادياً ، في صراع مع ذاته وتراثه وتاريخه ومجتمعه ونمط الحياة التي يريدها لمستقبله . وكان واضحاً أن هذا الإنسان قد زهد بحياته التقليدية الرتيبة المحافظة ومال ، بدلاً عنها ، إلى الحياة الحضرية الغربية المعاصرة وحواضرها الكبيرة بأنوارها وصخبها وسرعة حركتها وتطور تقنياتها ودوامة أحداثها واشكالياتها الحياتية . وتدريجياً انخرط هذا الإنسان في بناء مدنه الكبيرة على جبهة خليجه، وأصبح من مواطنيها ومن اسرائها ، وفي ذات الوقت هو وسيلتها في النمو والتضخم .

وللعمران الحضري الخليجي ونموه القياسي وهيمنة مدنه الكبيرة وتنوع وغرابة سكانه وأنماطه المعمارية إيجابياته وسلبياته . فهو من ناحية رمز من رموز التحديث والمعاصرة والتقدم والتزاوج الحضاري والثقافي ، بينما يُعد من ناحية أخرى مصدراً لعدد من الاشكاليات التي ، إن لم تعالج في المكان والزمان المناسبين ، تتصاعد لتصبح أزمات أو ربما اشكاليات معقدة . فالمدينة الخليجية قد واجهت تحديات كثيرة كان من أبرزها الغزو التقني والمعماري والسكاني والثقافي الذي أخذ يؤثر جذرياً في تغيير ملامحها وهويتها العربية الإسلامية . فباسم التقدم والرقي والحداثة والمعاصرة تعرضت القيم والشواخص التراثية والثقافية والاجتماعية والعمرانية إلى التغيير أو الزوال . كما أن غربة هذه المدينة وفقدان هويتها وخروج حجمها عن المألوف الإقليمي قد زج بها في زحمة الاشكاليات والأزمات الحضرية التي ترافق في العادة مسيرة المدن الأجنبية كمشاكل المرور والاسكان والتلوث وازدحام السكان وتناقض الطرز المعمارية وعدم تناسقها وخروجها على متطلبات البيئة والمناخ والمجتمع .

ولهذا فإننا في هذه الدراسة سنسعى ما أمكن إلى تشخيص نماذج من الاشكاليات والأزمات في المدينة الخليجية ، ومنها ننطلق نحو اقتراح سياسات تخطيطية واستراتيجيات تصحيحية ، وقائية وعلاجية ورؤيوية ، تساعد في رسم مسارات التنمية العمرانية الحضرية القادمة . وستكون الاشكاليات والأزمات الآتية ومعالجاتها هي محور هذه الدراسة .

أولاً : اشكالية الاستقطاب الحضري والنمو القياسي وهيمنة المدن الكبيرة .

ثانياً : اشكالية الخلل السكاني والغربة في المدينة الخليجية :

(أ) غربة السكان والعمالة .

(ب) الخلل في التركيب العمري والنوعي للسكان .

(جـ) الخلل في التركيب الاجتماعي للسكان .

ثالثاً : أزمة الهوية العمرانية والغربة المعمارية واشكالية الأصالة والمعاصرة .

أولاً : اشكالية الاستقطاب الحضري والنمو القياسي وهيمنة المدن الكبيرة

نتيجة للثروة النفطية وتداعياتها الاقتصادية طرأت تحولات ديموغرافية وعمرانية وثقافية واجتماعية أدت إلى نمو حضري قياسي في السرعة والحجم . فقد ارتفعت نسبة التحضر (أي نسبة سكان المدن من إجمالي السكان) في دول الخليج العربية مجتمعة من ٤٠ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٨٦ بالمائة عام ١٩٩٧ . وشمل هذا النمو القياسي كافة الدول حيث ارتفعت نسبة التحضر في الكويت من ٦٠ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٩٦ بالمائة عام ١٩٩٧ ، ومن ٣٠ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٩١ بالمائة عام ١٩٩٧ في دولة قطر ، ومن ٥٥ بالمائة إلى ٨٨ بالمائة في البحرين ، وانها تصاعدت من ٣٠ بالمائة إلى ٨٨ بالمائة في الإمارات العربية المتحدة ، وارتفعت في سلطنة عُمان من ١٧ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٥٠

بالمائة عام ١٩٩٧ ، ومن ٣٠ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٧٧ بالمائة عام ١٩٩٧ في المملكة العربية السعودية (أنظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

نسبة ا لتحضر ومعدل النمو السكاني في دول الخليج العربية
للفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٧

الدولة	١٩٥٠ ٪	١٩٦٥ ٪	١٩٧٥ ٪	١٩٨٥ ٪	١٩٩٧ ٪	معدل النمو السنوي ١٩٥٠-١٩٩٧(٪)
الكويت	٦٠	٨٠	٨٥	٩١	٩٦	٦ر٧
المملكة السعودية	٣٠	٣٥	٦٠	٧٠	٧٧	٧ر٦
البحرين	٥٥	٧٨	٨٣	٨٦	٨٨	٤ر١
قطر	٣٠	٧٥	٨٣	٨٨	٩١	٨ر٦
الإمارات العربية المتحدة	٣٠	٤٢	٨٠	٨٥	٨٨	١٢ر١
سلطنة عُمان	١٧	٢٥	٣٠	٣٩	٥٠	٨ر١
الإجمالي	٤٠	٥٦	٧١	٨٠	٨٦	٧ر٧

المصدر :١ - حسبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م (نيويورك - جدول ٢٠) ، ص ١٧٦ - ١٧٨ .

٢ - وحسب بعضها من التقديرات والتعدادات السكانية لدول المنطقة عام ١٩٩٧.

وإذا كان هذا الانفجار السكاني الحضري ببعديه الكمي والزمني غريباً على المنطقة الخليجية ، فإن تركز غالبية نمو سكانها في بضع مدن عملاقة ، بمقياس المنطقة، لهو أغرب حقاً . فقد تعرضت المنطقة خلال تاريخها المعاصر إلى ثورة حضرية، هي ثورة الحواضر الكبرى ، ثورة قضت ، أو كادت تقضي ، على

الريف وقراه ومستوطناته الأخرى وقزّمت مدنه الصغيرة . فالحواضر الكبيرة قد نمت بمعدلات قياسية فلكية على حساب أقاليمها ، فاختل التوازن بينها وبين هذه الأقاليم، سكانياً واقتصادياً وعمرانياً . واستقطبت هذه الحواضر لوحدها معظم سكان دولها أو إماراتها مما شجع البعض أن ينعت هذه الدول أو الإمارات على أنها (الدول - المدن(*)) أو (الإمارات - المدن) . فحوالي ٨٠٪ من السكان الحضر يوجدون في المدن والمجمعات الحضرية التسع التي يزيد سكان كل منها عن رُبع مليون نسمه ، وهي من الشمال إلى الجنوب مدينة الكويت الكبرى ومجمع الدمام - الخبر - الظهران ، ومجمع الهفوف - المبرز ، ومجمع المنامة - المحرق ، ومدينة الدوحة الكبرى ، ومدن أبوظبي ودبي والشارقة ، ومجمع مسقط- مطرح (انظر الخارطة رقم ١) .

فمدينة الكويت الكبرى بضواحيها ومدنها التابعة تشكل حالياً أكثر من ٩٠ بالمائة من سكان دولة الكويت ، بعد أن نمت بحجمها السكاني بمعدل يزيد على ١٣ بالمائة سنوياً لتصبح أول مدينة مليونية على جبهة الخليج العربي ، بعد أن كان سكانها لا يتجاوزون ٣٠ ألف نسمة في بداية هذا القرن . وحدث ذات الأمر لمدينة الدوحة الكبرى ، إذ نمت بسكانها بمعدل سنوي يزيد على ١٥ بالمائة ليصبح سكانها في عام ١٩٩٧ أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة ، بعد أن كان حجمها في عام ١٩٥٠ لا يتجاوز ١٢ ألف نسمة . هذا وأن هذه المدينة (الدوحة الكبرى) بضواحيها ومدنها التابعة تشكل أكثر من ٨٥ بالمائة من إجمالي سكان دولة قطر، وأن أكثر من ٩١ بالمائة من سكان هذه الدولة يتواجدون في منطقة حول مدينة الدوحة نصف قطرها ٢٥ كيلومتراً.أما البحرين فينتشر ما يقرب من ٨٠ بالمائة من سكانها في دائرة المجمع الحضري المنامة- المحرق نصف قطرها

(*) المدينة الدولة : هي أن الدولة ككل يمكن رؤيتها خلال مدينة واحدة ، وهي في الغالب العاصمة والميناء الرئيس ومركز التجارة الأساس . وفيها تتمركز الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة ومعظم المؤسسات التعليمية والصحية ، وهي مقر الحكم ومركز التجمع السكاني المتميز . وتصل نسبة سكان هذه المدينة أحياناً إلى ٨٠٪ أو أكثر من إجماالي سكان الدولة .

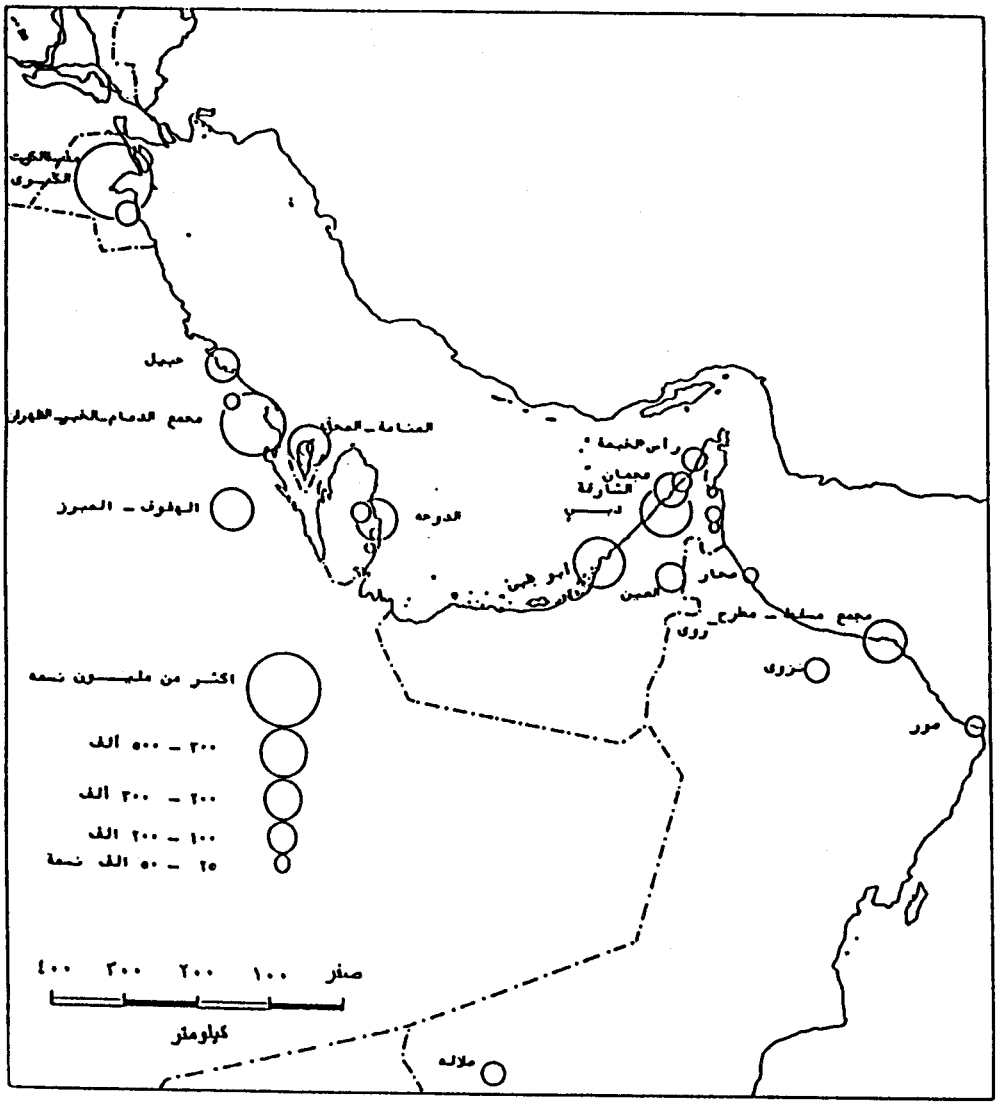

شكل (١) مواقع المدن والمستوطنات البشرية الرئيسية في منطقة الخليج العربي

المصدر: د. حسن الحياط (١٩٨٨) المدينة العربية الخليجيه . (مركز الوثائق والدراسات الإنسانية . جامعة قطر)ص٢٢

٥ كيلومترات ، وتصل هذه النسبة إلى أكثر من ٨٥ بالمائة إذا كان نصف قطر هذه الدائرة ١٠ كيلومترات . وتتكرر الصورة في إمارات أبوظبي ودبي والشارقة والإمارات الأخرى . فقد نمت المدن الرئيسة لهذه الإمارات بمعدلات سنوية قياسية تجاوز بعضها ٢٠ بالمائة فأصبح سكان كل من مدينتي أبوظبي ودبي ما يقرب من نصف مليون نسمة ، ومدينة الشارقة تقترب من رُبع مليون نسمة .

وتمتد صورة هذا الانفجار الحضري لتشمل المنطقة الشرقية الخليجية من المملكة العربية السعودية . فإلى جانب ما بها من عشرات المستوطنات والمجمعات الصناعية والنفطية تبرز على أرض هذه المنطقة ثلاثة مجمعات أكبرها مجمع الدمام - الخبر - الظهران الذي يُقدر حجم سكانه بحوالي ٧٥٠ ألف نسمة، بعد أن كان ميناء الدمام قبل منتصف هذا القرن مستوطناً صغيراً من مستوطنات الصيد والغوص على اللؤلؤ لا يتجاوز سكانه بضع مئات من الأفراد. أما مجمع الهفوف - المبرز فقد تجاوز سكانه ٣٠٠ ألف نسمة ، بينما يتنامى مجمع ثالث في الشمال هو مجمع جبيل بقسميه القديم والجديد والذي تجاوز سكانه ١٥٠ ألف نسمة . أما آخر المجمعات الحضرية الخليجية فهو مجمع مسقط- مطرح في سلطنة عُمان حيث يمر هو الآخر بمرحلة من النمو السريع إذ تجاوز سكانه حاجز نصف مليون نسمة ، علماً بأن هذا المجمع كان ممثلاً إلى وقت قريب جداً بمستوطنتين صغيرتين هما مسقط ومطرح تفصلهما عن بعضهما مسافة كيلومترات ، ولا يتعدى سكان كل منهما بضعة آلاف. (انظر الجدول رقم ٢).

ومما يلاحظ أن هناك فجوة واسعة بين المدن والمجمعات الحضرية الكبرى في دولها وبين الرتل الثاني من مدن هذه الدول ، وهي التي تشكل طبقة المدن المتوسطة والمدن الصغيرة. فمعظم الدول الخليجية العربية تفتقر إلى المدن ذات الأحجام المتوسطة التي يتراوح سكانها بين ٥٠ ألف و ٢٥٠ ألف نسمة. ففي هذه الطبقة توجد ٨ مدن فقط في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية

جدول رقم (٢)

الحجم السكاني ومعدل النمو السنوي

للمدن والمجمعات الحضرية الكبيرة في دول الخليج العربية

للفترة ١٩٠٠ - ١٩٩٥

المدينة أو المجمع الحضري	السكان ١٩٠٠ بالألف	السكان ١٩٦٥ بالألف	السكان ١٩٧٥ بالألف	السكان ١٩٨٥ بالألف	السكان ١٩٩٥ بالألف	معدل النمو السنوي ١٩٩٥/١٩٦٥
مدينة الكويت الكبرى	٣٥	٣٥١	٨٥٣	١ر٣٥٠	١ر٤٠٠	٤ر٢
مجمع الدمام - الخبر - الظهران	-	١٠٥	٢٠٠	٤٠٠	٧٥٠	٥ر١
مجمع الهفوف - المبرز	٣٣	١٢٠	١٨٠	٣٠٠	٣٧٠	٣ر٣
مجمع المنامة - المحرق	٤٥	١١٠	١٥٢	٢٧٥	٤٠٠	٣ر٨
مدينة الدوحة الكبرى	١٢	٧٥	١٢٦	٢٥٠	٤١٠	٤ر٧
مدينة دبي الكبرى	١٠	٥٥	١٨٠	٣٠٠	٤٥٠	٥ر٢
مدينة أبوظبي الكبرى	٦	٢٠	١٢٨	٢٩٠	٤٢٠	٦ر١
مدينة الشارقة الكبرى	-	٩	٤٣	٩٠	٢٥٩	٦ر٧
مجمع مسقط - مطرح	٢٥	٧٥	١١٠	٢٥٠	٤٠٠	٤ر٦
الإجمالـــي		**٩٢٠**			**٤ر٨٥٩**	**٤ر٥**

المصدر : حسبت من التعدادات والتقديرات السكانية لمصادر إحصائية دولية وخليجية .

وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ، بينما لاتوجد مثل هذه الأحجام في دول الكويت وقطر والبحرين . أما المدن التي يقع سكانها بين ٥ آلاف و ٢٠ ألف نسمة فيشكل سكانها ١٤ بالمائة من إجمالي سكان الكويت و٢٨ بالمائة من سكان البحرين و١٢ بالمائة من سكان الإمارات و١٠ بالمائة من سكان قطر . ويبدو أن الهوة تتسع مع الزمن بين طبقة المدن الكبرى والطبقات الأخرى .

وإذا ما قسمت المستوطنات الخليجية وفق فئاتها الحجمية كما في الجدول رقم (٣) لتبين لنا بأن عدد مدن فئات المدن الكبرى والكبيرة ، (وهي فئات أكثر من ٧٥٠ ألف نسمة و ٢٥٠ - ٧٥٠ ألف نسمة و ١٠٠ - ٢٥٠ ألف نسمة) يبلغ ١٢ مدينة تضم ٦٠٪ من إجمالي سكان المنطقة الخليجية ، أو ٨٠ بالمائة من إجمالي السكان الحضر . أما فئة المدن المتوسطة التي يتراوح سكانها بين ٢٠- ١٠٠ ألف نسمة فتضم ٢٢ مدينة ، وتشكل ٧ر٧ بالمائة من إجمالي السكان أو ١٣ر٨ بالمائة من إجمالي السكان الحضر . وتضم فئة المدن الصغيرة (٥ - ٢٠ ألف نسمة) ٤٧ مدينة يُشكل سكانها ٥ر٣ بالمائة من إجمالي السكان، أو ٦ر٢ بالمائة من إجمالي السكان الحضر (انظر الجدول رقم ٣) .

مما تقدم يظهر أن هناك هيمنة واضحة واستقطاباً مركزاً في عدد من المدن الخليجية الكبيرة والكبرى . وقد اعتاد ذوو الاختصاص أن يقيسوا درجة الهيمنة هذه بمؤشر يُدعى «مؤشر الأولوية» أو «مؤشر المدينة الرباعي» ، وفيه يقسم حجم سكان المدينة الأكبر في الدولة أو الإمارة على إجمالي سكان المدن الثلاث التالية. ومن المعروف أنه كلما ارتفع مؤشر الأولوية كلما دل على أن الهيمنة للمدينة الأولى الكبيرة مطلقة وتامة . وهذا يؤيد ما آلت إليه مدن الخليج الكبيرة من هيمنة على المدن والمستوطنات الأخرى. فقد بلغ مؤشر الأولوية لمدينة الكويت الكبرى أكثر من ٩ أمثال إجمالي سكان المدن الثلاث التالية ، وأن هذا الموشر هو ١٦ في دولة قطر و ١٣ في إمارة دبي وأكثر من ١٠ في البحرين ، ويكون في حده الأدنى في سلطنة عُمان حيث أنه ٢ وفي المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ١ر٤ فقط .

جدول رقم (٣)
الفئات الحجمية للمستوطنات الحضرية
ونسب سكانها من إجمالي سكان دول الخليج العربية
عام ١٩٩٥

الفئة الحجمية	عدد المستوطنات	نسبة سكانها من إجمالي السكان (٪)	نسبة سكانها من إجمالي السكان الحضر (٪)
٧٥٠ ألف نسمة فأكثر	١ (١)	١٧٫٣	٢٣٫١
٢٥٠ - ٧٥٠ ألف	٦ (٢)	٣٠٫٣	٣٩٫١
١٠٠ - ٢٥٠ ألف	٥ (٣)	١٢٫٤	١٧٫٨
٥٠ - ١٠٠ ألف	٧	٤٫٣	٦٫٥
٢٠ - ٥٠ ألف	١٥	٣٫٤	٧٫٣
٥ - ٢٠ ألف	٤٧	٣٫٥	٦٫٢
الإجمالي	٨١	٨٣٫٢	١٠٠

(١) مدينة الكويت الكبرى

(٢) وهي مجمعات (الدمام - الخُبر - الظهران) ومدينة أبوظبي ومدينة دبي ومدينة الدوحة الكبرى ومجمع المنامة - المحرق ومجمع مسقط - مطرح .

(٣) تشمل مدينة الشارقة ومدينة العين والمجمع الحضري الهفوف - المبرز وصلاله ومجمع جبيل .

وبطبيعة الحال فإن لهذا الاستقطاب والهيمنة للمدن الكبيرة إيجابياته وسلبياته ، وأن كثيراً من الإيجابيات تتحول إلى سلبيات بعد أن تتجاوز المدن الحجم الذي يُطلق عليه «أنسب الأحجام» ، وهذا ما حدث للمدينة الخليجية الكبيرة حيث أنها فقدت قيمها التقليدية وظهرت عليها علامات أزمة الهوية ،

وازدادت فيها تكلفة المرافق الأساسية والتوسع والصيانة ، وتعقد جهازها الحضري واختنقت فيها حركة النقل ، وأخذت تعاني من الأمراض المعتادة المستشرية في المدن الأجنبية كالضجيج والتلوث واختناق المرور وارتفاع الأسعار وأزمة السكن ، وارتفعت فيها تكاليف الخدمات وغيرها . كما أن هذه المدن قد أصبحت قوة جذب للأكثر موهبة وتعليماً وطموحاً من أبناء الريف والمدن الصغيرة واعتمدت عليهم في تجديد شبابها . إن مثل هذا النزيف السكاني والعقلي والمادي الداخلي من الأقاليم يجعل خطط المستقبل لتنمية هذه الأقاليم أشد صعوبة ، وهو لا يختلف عن النزيف العقلي والسكاني والمادي الدولي من البلدان الأقل نمواً إلى البلدان المتقدمة . لهذا يحلو للبعض تسمية الوزن المفرط للمدن الكبيرة بأنه نمو طفيلي ، وبعضهم يسميه (سرطاني) . فالحواضر الطفيلية Parasitic Cities هي ما اعتمدت أساساً في مصادر قوتها ونموها واستثماراتها على الأقاليم المحيطة بها بحيث تسلب مدنها الصغيرة وقراها وريفها إمكانات نموها وتستهلك نسبة كبيرة من ثروة بلدها ، وتصبح هي ، أي المدن الصغيرة والقرى، وأقاليمها تابعة تستمد وحيها وسبل حياتها وأفكارها من حواضرها المركزية . وكان الاقتصادي الفرنسي بيرو Perroux هو أول من أطلق تعبير (الأقطاب النامية Growth Poles) على هذه المدن . وكان يعني بأن هذه الأقطاب هي المراكز التي تنمو وتتضخم على حساب المناطق الأخرى التي تتعرض لعملية تفريغ مستمرة لقواها الاقتصادية المنتجة .

إن إشكالية الاستقطاب الحضري والنمو القياسي وهيمنة المدن الكبيرة والكبرى في المنطقة الخليجية والتي استعرضناها في الصفحات السابقة لابد وأن تثير فينا مجموعة من التساؤلات نتطلع للإجابة عليها عند بحث الاستراتيجيات الحضرية المستقبلية . أما التساؤلات فهي :

- هل من الحكمة مواصلة استراتيجية الاستقطاب وإطلاق العنان لتضخم المدن الرئيسة دون رقيب ؟

- وهل أن استراتيجية التوازن الإقليمي أو الانتشار السكاني في التنمية الحضرية هي بديل مناسب يتواءم مع ظروف وإمكانات وبيئات دول الخليج العربية ؟
- وهل في نية المسؤولين عن التنمية الحضرية في دول المنطقة الخليجية اتخاذ الإجراءات واتباع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتطوير المستوطنات الصغيرة وجعلها أكثر تأثيراً في حياة شعوبها ؟ وبذلك يمكن توصيل الحضرية Urbanism كأسلوب حياة إلى شريحة أكبر من السكان عبر تلك المستوطنات الإقليمية الصغيرة والمتوسطة ؟

ثانياً : اشكالية الخلل السكاني والغربة

إلى منتصف هذا القرن والمنطقة العربية الخليجية في توزان سكاني من حيث الأنماط التوزيعية والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والحياتية . فقد كان الحجم السكاني صغيراً والتوازن الأيكولوجي بين المناطق الحضرية والريفية قائماً، وعناصر الاقتصاد التقليدي هي السائدة ، وكانت تنشط في المستوطنات الحضرية ممارسات سلوكية عربية إسلامية محافظة ، وكان السكان في غفلة عما يطرأ في العالم وحركة التحديث والمعاصرة فيه .

وبعد الخمسينيات ، وبفضل النفط ، حل واقع جديد ، وحدثت تغيرات مفاجئة وسريعة وقياسية في كافة أبعادها . فانفتحت المدن على العالم الخارجي بكل سلبياته وإيجابياته ، وسمحت لأفواج غفيرة من سكانه للهجرة إليها والعمل في كافة مجالاتها ومرافقها . وهذه بدورها تركت بصمات واضحة على أنشطة السكان وخصائصهم الديموغرافية وتوزيعاتهم الجغرافية وتشكيلاتهم العرقية والإقليمية واللغوية والدينية والحضارية . ونتيجة لذلك شهدت المدن الخليجية خللاً وغربة سكانية وعمالة وتركيباً عمرياً ونوعياً واجتماعياً . وفيما

يأتي سنؤكد في هذه الدراسة على : ١ - الخلل والغربة السكانية ، ٢ - الخلل والغربة في العمالة ، ٣ - الخلل في التركيب العمري - النوعي - الاجتماعي.

١ - الخلل السكاني والغربة :

شهدت المدن الخليجية خلال العقود الثلاثة الماضية نمواً سكانياً قياسياً نتيجة للزيادات الطبيعية من جهة والهجرات الدولية الوافدة من جهة أخرى . فقد قدر عدد الوافدين الدوليين من كافة الجنسيات إلى دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧ بحوالي ١٠ ملايين نسمة ، بعد أن كان هذا الرقم في حدود ٢ر١٥٥ مليون نسمة عام ١٩٧٠ . وبهذا فإنهم قد شكلوا في عام ١٩٩٧ ما يقرب من ٣٨ بالمائة من إجمالي سكان هذه الدول ، في حين كانت نسبتهم عام ١٩٧٠ لا تتجاوز ٢٥ بالمائة . كما أن الخليجيين في ثلاث دول هي الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر أصبحوا أقلية في بلادهم . فالذين يحملون جنسية الوطن في هذه الدول الثلاث لا يشكلون في عام ١٩٩٧ سوى ٣٠ بالمائة من إجمالي سكانها (انظر الجدول رقم ٤) .

والخلاصة أن شارع المدينة العربية الخليجية الكبيرة يطغى عليه خلل وغربة سكانية. إنه شارع بلا هوية أو قومية، ويستغرب الزائر لهذا الشارع من عدد اللغات التي يسمعها في أرجائه والتي قد تكون اللغة العربية أقلها شيوعاً فيه. فالسكان في هذا الشارع خليط من جنيسات وقوميات وديانات وثقافات ولغات متباينة بعيدة عن التجانس والترابط . ومما يزيد من غربة هذا الشارع أن الشريحة الوافدة في عدد من الأقطار الخليجية أصبحت هي الطاغية حجماً ونسبة ونوعاً ، الأمر الذي دعا جماعات خليجية كثيرة ، وبعضها قيادي في الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع والعلم، أن تفكر في مصير وعروبة هذه المنطقة الأصيلة بتراثها وتاريخها ودينها.فقد بدأ الخوف يتصاعد مع تصاعد عدد الوافدين، ورأى فيه البعض تهديداً للتركيبة السكانية والهوية العربية الإسلامية، ووصفوا الظاهرة على أنها غزو ديموغرافي أجنبي لا يقل شراسة عن

جدول رقم (٤)
توزيع الوافدين ونسبهم في دول مجلس التعاون الخليجي
حسب بلد الإقامة لعامي ١٩٧٠ و ١٩٩٧

بلد الإقامة	١٩٧٠			١٩٩٧			٪
	إجمالي السكان بالألف	إجمالي الوافدين بالألف	٪ الوافدين من الإجمالي	إجمالي السكان بالألف	إجمالي الوافدين بالألف	٪ الوافدين من الإجمالي	معدل النمو السنوي للوافدين ١٩٩٥/١٩٧٠
الكويت	٧٣٩	٣٩١	٥٣	١ر٥٧٦	٩٢٠	٥٨ر٤	٣ر٥
المملكة العربية السعودية	٦ر٧٢٦	١ر٥٠٠	٢٢ر٤	١٨ر٩٠٠	٦ر٠٠٠	٣٣ر٠	٥ر١
البحرين	٢١٦	٣٧	١٧ر٥	٥٥٨	٢٠٤	٣٦ر٤	٥ر٨
قطر	١١١	٦٦	٥٨ر٨	٥٢٢	٣٧٦	٧٢ر٠	٥ر٧
الإمارات العربية المتحدة	٢٢٠	١١٩	٥٤ر٠	٢ر٣٧٧	١ر٨٣٠	٧٧ر٠	٧ر٢
سلطنة عُمان	٦٠٠	٤٢	٧ر٠	٢ر١٦٨	٥٨٠	٢٧ر٠	٧ر١
الإجمالي	٨ر٦١٢	٢ر١٥٥	٢٥ر٠	٢٦ر١٣٠	٩ر٩١٠	٣٨ر٠	٥ر٧

المصدر : ١ - أرقام ١٩٧٠ حسبت من كتاب د. حسن الخياط ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، (مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٢)

٢ - أرقام ١٩٩٧ حسبت من تقديرات وتعدادات خليجية كثيرة وأرقام هيئة الأمم المتحدة .

الغزوات الأجنبية السابقة التي تعرضت لها المنطقة في تاريخها الطويل ، ولكنه غزو بلباس جديد وأهداف جديدة وبأسلوب مبتكر .

وفضلاً عن الخلل والغربة السكانية هناك خلل وغربة في العمالة الخليجية . فالعمالة المواطنة لا تشكل من إجمالي العمالة في خمس دول عربية خليجية هي الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان سوى ٢ر٢٤ بالمائة (جدول رقم ٥) . وانخفاض هذه النسبة مقارنة بنسبة العمالة الوافدة (٧٥ر٨٪) تُعد من المؤشرات التي تؤكد أن دور المواطن الخليجي في عملية الإنتاج مازال ضعيف الأثر ، الأمر الذي يحمل معه جملة من السلبيات الاقتصادية في الجانبين الإنتاجي والاستهلاكي ، حيث يطغى السلوك الاستهلاكي على السلوك الإنتاجي بين أفراد الشريحة المواطنة ، وهو أمر له خطورته حاضراً ومستقبلاً . كما أن نسب العمالة هذه تبرز مدى الخلل في توزيع السكان بين معيل ومُعال ، إذ أن معدلات المساهمة في العمالة هي من المؤشرات الهامة في قياس مستوى عبء الإعالة على السكان الفعالين اقتصادياً، وأن صغرها في دول المنطقة الخليجية يوحي بضخامة هذا العبء .

٢ - الخلل السكاني في التركيب العمري - النوعي :

إن الخصائص الديموغرافية للشريحة الوافدة من سكان المدن الخليجية الكبيرة قد تركت مردودات أساسية وآثار واضحة على أنماط التركيب العمري والنوعي لمجتمعات هذه المدن ، لتصبح مغايرة شكلاً ومضموناً لما عليه التركيب والوضع السكاني في الحالات الطبيعية . فبين الوافدين تبرز ظاهرة الانتخاب الهجري العمري - النوعي حيث ترتفع نسب الذكور ، وبخاصة في الأعمار المنتجة(٢٠-٥٩ سنة) ارتفاعاً واضحاً، وهذا له انعكاساته في تكوين الصورة الديموغرافية

جدول رقم (٥)

العمالة المواطنة والوافدة في بعض دول الخليج العربية

الدولة	السنة	إجمالي العمالة	٪ من إجمالي السكان	العمالة المواطنة	٪ من إجمالي العمالة	العمالة الوافدة	٪ من إجمالي العمالة
الكويت	١٩٩٥	٧٤٦ر٤٠٨	٤٧ر٣	١٥٩ر٩٦٣	٢١ر٤	٥٨٦ر٤٤٥	٧٨ر٦
البحرين	١٩٩١	٢٢٦ر٤٥٠	٤٤ر٦	٩٠ر٦٧٠	٤٠ر٧	١٣٥ر٧٨٠	٥٩ر٣
قطر	١٩٩١	٢٠٠ر٢٣٨	٣٩ر٧	٢٩ر٨٠٧	١٤ر٩	١٧٠ر٤٣١	٨٥ر١
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٥	٩٩٤ر٠٨٧	٤١ر٨	١٤٠ر٨٨٦	١٤ر٢	٨٥٣ر٢٠١	٨٥ر٨
سلطنة عُمان	١٩٩٣	٧٤٠ر٠٢٠	٣٤ر٩	٢٧٢ر٣٠٠	٣٨ر٦	٤٣١ر٧٢٠	٦١ر٤
الإجمالي		٢ر٧٨١ر١٩٥	٤٠ر٨	٦٩٣ر٦٢٦	٢٤ر٢	٢ر١٧٧ر٥٦٩	٧٥ر٣

المصدر : حسبت من التعدادات والتقديرات المتاحة .

للمدينة الخليجية . فنظرة متفحصة للأهرامات السكانية لمدن ممثلة للمنطقة هي الدوحة والمنامة - المحرق ودبي (الشكلان رقم ٢(أ) و ٢(ب)) تظهر أن أهرامات المواطنين تختلف جذرياً عن أهرامات الوافدين . فأهرامات الوافدين تبرز أن نسب صغار السن (أقل من ١٥ سنة) صغيرة جداً وتحتل قاعدة ضيقة حيث لا تشكل من إجمالي سكان مدينة دبي والدوحة مثلاً سوى ١٨ر٣ بالمائة و ١٨ر٧ بالمائة على التوالي . ويختلف الحال في فئة الأعمار المتوسطة (١٥ - ٥٩ سنة) إذ تصل نسبتها إلى حوالي ٨٠ بالمائة من إجمالي السكان الوافدين في مدينتي دبي والدوحة . أما فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) فتشكل من إجمالي السكان الوافدين ما يقرب من ١ر٣ - ١ر٧ بالمائة في مدينتي دبي والدوحة وحوالي ١ر٤ بالمائة في المنامة - المحرق .

وينسب هذا التركيب المتميز للشريحة الوافدة من سكان المدن إلى أن معظم الوافدين هم من الذكور في سن العمل ، ويغلب عليهم عدم الزواج ، أو أنهم تركوا زوجاتهم في أوطانهم الأصلية ، أو أن بعض حكومات المنطقة تعارض في منح سمات الدخول لأفراد عوائلهم . إنهم في أعمارهم المتوسطة هذه قد أسهموا في رفع نسب متوسطي الأعمار من إجمالي سكان جميع المدن الخليجية الكبيرة. فلجملة السكان تصبح نسب هذه الفئة حوالي ٥٣ر٢٪ في مدينة الكويت و٦٠ر٤٪ في مدينة الدوحة ، وأنها ٦٨ر٣٪ و ٦٦ر١٪ لمدينتي دبي وأبوظبي بالتتابع و ٥٢ر٢٪ لمجمع المنامة - المحرق .

أما عن نسب النوع أو الجنس Sex ratio فهي من المؤشرات الهامة في تشكيل كثير من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية . ويبرز (الشكل رقم ٣) ثلاثة أنماط لمدن دول الخليج العربية ، فبينما تكون نسب النوع للمواطنين متوازنة كتوازن أي مجتمع طبيعي ومستقر ديموغرافياً، تكون هذه

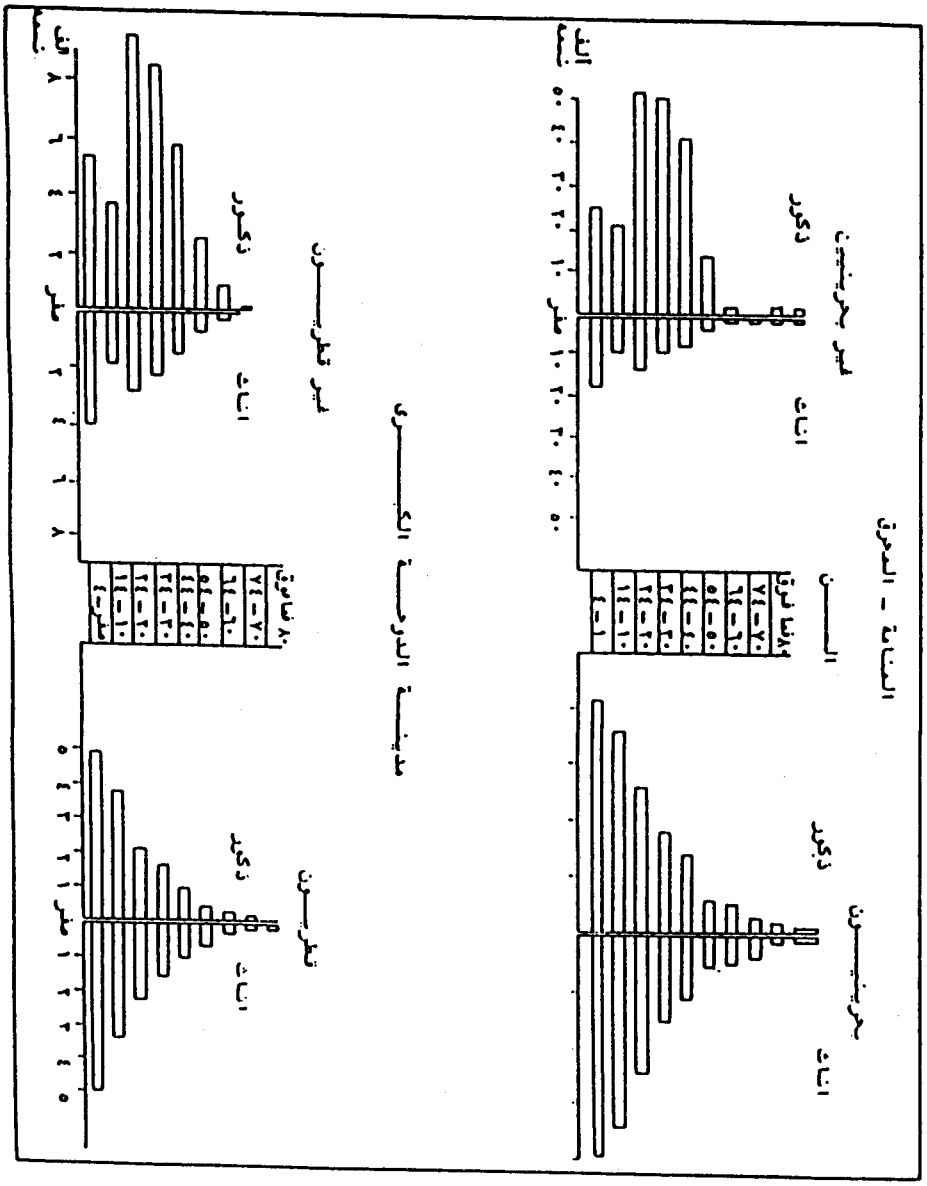

شكل (١٢) الأهرامات السكانية لمدينتي المنامة - المحرق والدوحة حسب الجنسية

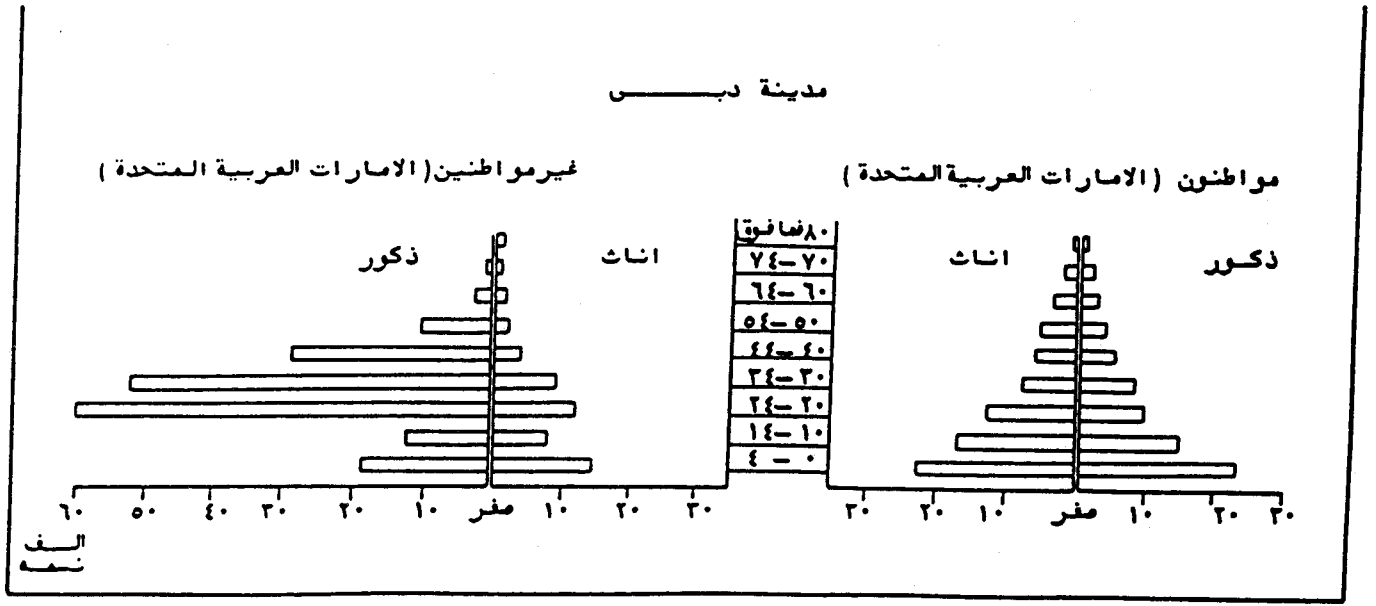

شكل (٢ب) الهرم السكاني لمدينة دبي حسب الجنسية

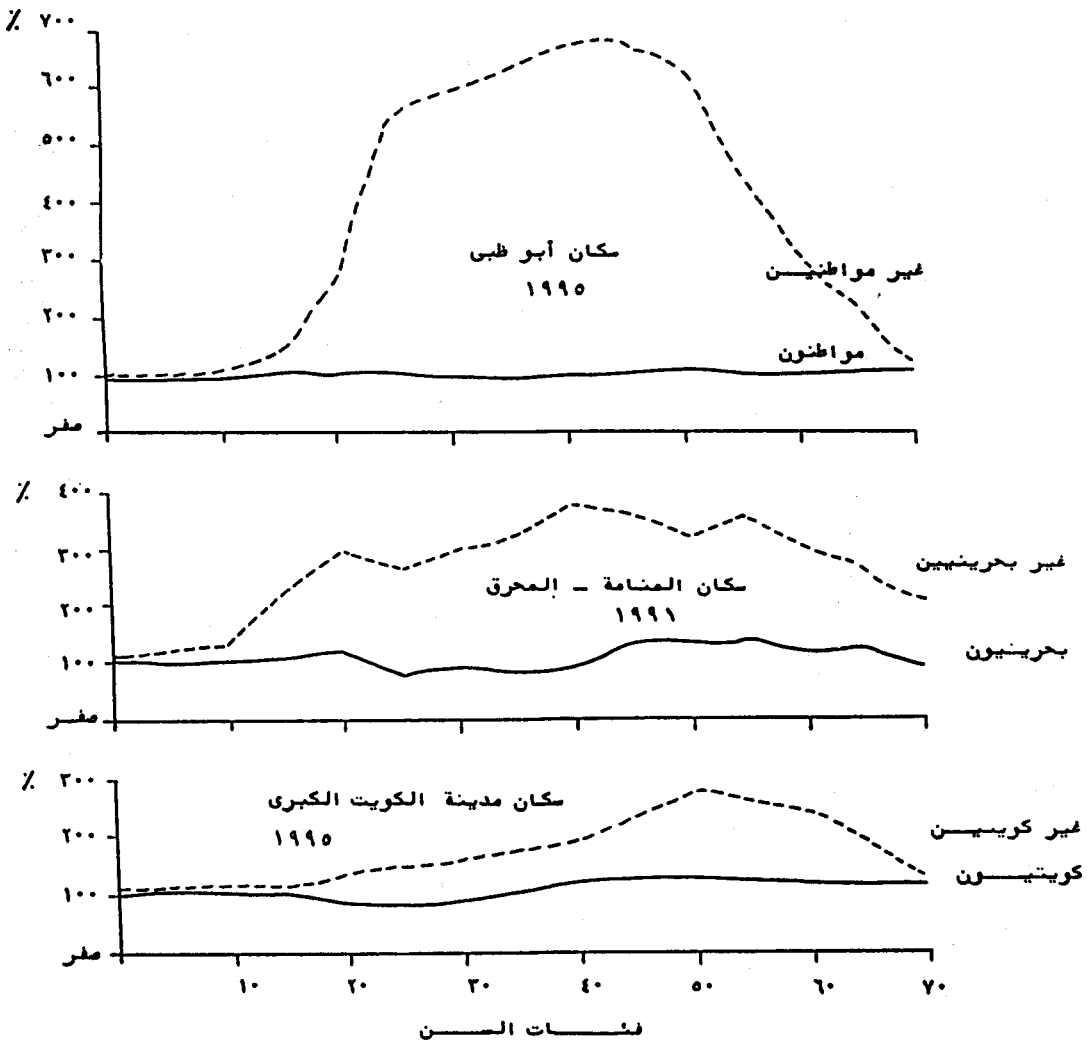

شكل (٣) نسبة النوع حسب فئات السن (عدد الذكور لكل ١٠٠ من الإناث)

النسب للوافدين عالية، ويغلب عليها الذكور بفارق كبير جداً، ولما كانت الشريحة الوافدة من السكان في المدن الخليجية الكبيرة تشكل نسباً عالية من إجمالي سكان كل من الإمارات العربية المتحدة (٧٧٪) وقطر (٧٢٪) والكويت (٥٨٪) ، فإنها قد أثرت على مستوى نسب النوع فيها لتجعلها عالية جداً هي الأخرى ، قياساً بالمجتمعات ذات الظروف الطبيعية . فنسب النوع في دول الخليج العربية تتراوح بين ١٢٧ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث في المملكة العربية السعودية ، و ١٩٨ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث في الإمارات العربية المتحدة (جدول رقم ٦) .

جدول رقم (٦)

توزيع سكان دول الخليج العربية حسب الفئات العمرية ونسب النوع

الدولة	السنة	الفئات العمرية			نسب النوع
		أقل من ١٥سنة ٪	١٥ - ٥٩ سنة ٪	٦٠ سنة فأكثر ٪	
الكويت	١٩٩٥	٣٨ر٦	٥٨ر٧	٢ر٧	١٣٨
المملكة السعودية	١٩٩٢	٤١ر٦	٥٤ر١	٤ر٣	١٢٧
البحرين	١٩٩١	٣١ر٤	٦٤ر٣	٤ر٣	١٣٨
قطر	١٩٩٧	٢٧و٢	٦٩ر٧	٣ر١	١٩١
الإمارات العربية	١٩٩٥	٢٣ر٦	٧٣ر٥	٢ر٩	١٩٨
سلطنة عُمان	١٩٩٣	٤٠ر٩	٥٥ر٢	٣ر٩	١٤٠

المصدر : حسبت من التعدادات السكانية الأخيرة حسب تواريخها في كل من الدول العربية الخليجية

٣ - الخلل في التركيب الاجتماعي للسكان :

إن كافة الدلائل والمؤشرات تظهر أن ما حدث في عملية التحضر Urbanization لم يتكرر في عملية الحضرية Urbanism . ففي الوقت الذي قفزت فيه أعداد السكان الحضر إلى أرقام قياسية ، بمقياس المنطقة الخليجية، وتضخمت نسب التحضر خلال فترة قصيرة ، لم يطرأ سوى تحول تدريجي في أسلوب الحياة (*) والقيم الاجتماعية والأنماط السلوكية الحضرية . فالحضرية كأسلوب متميز للحياة لم تتبع تحضر المنطقة الخليجية تلقائياً ، وبذات الزخم والتردد والسرعة ، وإنما هناك فاصل زمني بينهما يختلف مداه من دولة عربية خليجية إلى أخرى . فقد تقدم التحضر الكمي ، ممثلاً بالحجم السكاني والعمران الحضري ، أشواطاً على الحضرية النوعية ذات الصلة بأسلوب الحياة وأنماط السلوك والثقافة ومعايشة القيم الحضرية .

وللحضرية الخليجية الخليطة انعكاساتها على المدينة الخليجية الكبيرة . فقد أصبح سكان هذه المدينة بعيدين عن الانسجام والتناغم ، وهو أمر طبيعي في بيئات حضرية ذات شرائح سكانية تنحدر من أصول وجذور متنوعة ، وذات قيم وأساليب حياة وثقافات وحضارات من كل مكان . ولهذا تعددت أنماط الحياة الحضرية والتراكيب الاجتماعية في المدينة الخليجية مما أشاع فيها تناقضات وصراعات طبقية واجتماعية وثقافية . ومن الملاحظ أن في هذه المدينة تتعايش ثلاثة أنماط متميزة من الحياة الحضرية هي : (١) النمط الحضري - الريفي والبدوي ، (٢) النمط الحضري التقليدي ، (٣) النمط الحضري الحديث والمعاصر.

(*) يقصد بأسلوب الحياة في هذا المجال النمط المعيشي الذي تعيش في ظله الجماعة البشرية ، ويرتبط أفرادها فيه بعلاقات معينة ، ويسعون لتحقيق أهداف محددة ، وتضمهم بيئة ذات ركيزة اقتصادية وبناء اجتماعي ونطاق جغرافي معلوم .

فالنمط الحضري الريفي والبدوي هو جزء من الكم الحضري ، وليس جزءاً من الحضرية. إنه يمثل شريحة الريفيين والبدو الحضر في مجتمع المدينة الخليجية. إنه من مخلفات النزوح السكاني الداخلي من الريف والبادية ، والنزوح الخارجي من أرياف دول خارجية عربية وأجنبية إلى المدينة الخليجية . إن أفراد هذه الشريحة يعيشون جسدياً في المدينة ، وروحياً في الريف والبادية ، إنهم بمجموعهم ، من مواطنين ووافدين ، يشكلون حالياً نسبة تزيد عن ٥٠ بالمائة من سكان المدينة الخليجية ، وإن نسبة كبيرة منهم لازالوا يتجمعون في تكتلات قبلية أو إقليمية تخضع لتقاليد وأعراف وأنماط سلوك وطرز حياة تستمد جذورها من انتماءاتها المتأصلة القبلية والإقليمية والعنصرية والمذهبية وغيرها .

أما النمط الحضري التقليدي فيتكون من سكان المدينة الأصليين وأولئك الوافدين من أصول حضرية تقليدية . إنهم في العادة ينشطون في فعاليات اقتصادية وخدمية ووظيفية تشكل العمود الفقري لحياة المدينة . إنهم ، رغم ما طرأ من تحولات ، بقوا حضريين تقليديين بعيدين عن عملية التحديث الحضري في أسلوب حياتهم وأنماط سلوكهم . فللتقاليد عندهم حرمتها واحترامها ، وللماضي والروحانيات المقدسة والانتماءات القبلية والإقليمية والدينية والمذهبية كرامتها وقدسيتها وطاعتها . إنهم يمثلون التيار الرافض والمعارض لنظام القيم المستجدة وقواعد السلوك ومبادئ الأخلاق الدخيلة في مجتمع المدينة الخليجية المعاصر.

أما الحضريون المحدثون فيشكلون نمطاً حياتياً وسلوكياً حضرياً متميزاً. إنهم من ذوي الدخول المناسبة في القطاعات الوظيفية والاقتصادية والخدمية الحديثة . إنهم متعلمون وينهجون سلوكاً حضرياً وأسلوب حياة لا تختلف كثيراً عن أسلوب حياة أقرانهم في المناطق المتقدمة الأخرى من العالم . وتتميز عقليتهم ونظرتهم العامة بالعالمية والعقلانية والنظام والقابلية لتلقي الجديد . إن هذه الشريحة

أخذت تشكل ثقلاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في ظل اتجاهات الانفتاح التي تتبعها حكومات الدول العربية الخليجية من ناحية ، ولإدراك السلطة المحلية أهمية هذه الشريحة بالنسبة لكيان الدول السياسي أو الاقتصادي من ناحية أخرى. وضمن هذه الشريحة يبرز المثقفون والمتخصصون وأساتذة الجامعات والمهندسون والأطباء والمحامون والخبراء العاملون في الوزارات والهيئات والمؤسسات والبنوك وغيرها . إنها فئة فعّالة في عملية التحضر والحضرية ، ولها نفوذها ودورها ، فضلاً عن أهميتها من الناحية التقنية والفنية والعلمية واعتماد السلطات والطبقات العليا على إنتاجاتها وإبداعاتها ، رغم أنها لا تشكل من إجمالي سكان مدنها سوى أقل من ١٠ بالمائة فقط .

ثالثاً : أزمة الهوية العمرانية والغربة المعمارية وصراع الأصالة والمعاصرة :

دراسة المدينة الخليجية من حيث طرز عمارتها وأنماط خططها وأساليب حياة مجتمعها ونماذج ثقافتها تثير إشكالية الأصالة والمعاصرة التي ينبغي أن يتخذ موقف منها . فمفهوم الأصالة في رأي الكثيرين ، يوحي بالارتباط بذات حضارية عربية إسلامية ذات موقف حضاري وثقافي مميز . في حين أن مفهوم (المعاصرة) ينطوي ، في نظر آخرين ، على عنصر زمني هو الارتباط بالحاضر والحياة المتجددة ، على افتراض أن الحاضر هو أفضل من الماضي ، لذا فإن الخيار في هذه الإشكالية هي بين النماذج الغربية المعاصرة في التخطيط والعمارة والثقافة ، وبين النماذج التراثية العربية الإسلامية القادرة على تقديم البدائل الأصيلة .

وهناك من يرفض هذا التقسيم ويؤكد عدم وجود تعارض فاصل بين الأصالة والمعاصرة ، حيث أن من الضروري السير مع العصر واستيعابه وإيجاد بنية حضارية ثقافية عربية إسلامية حديثة ومتجددة . فالأصالة ، كما يرى هؤلاء ، هي ليست الانحصار في التراث وحده والعبودية له ، وليست التقوقع والتجمد عند الماضي ، ولكنها تبنّي قيمه والتجديد الدائم فيه . وأن المعاصرة ليست في تبنّي القيم الغربية والتخلي عن الماضي كله واغتراباً عن الدين والمنزع القومي ، ولكنها إدخال للعصر في الذات العربية الإسلامية ، وفهم له من خلالها . ولهذا فإن (الأصالة والمعاصرة) ، كما يرى أصحاب هذا الرأي ، لا يتناقضان إطلاقاً، ولعلهما متكاملان ، والفرق بينهما أن الأصالة تثبت الذاتية الخاصة ، بينما المعاصرة تفرض الاتجاه .

الغربة المعمارية وأزمة الهوية :

شهدت المدينة الخليجية في تاريخها المعاصر نهضة عمرانية ومعمارية فاقت جميع التصورات والاسقاطات . ورغم أنه ليس هناك من يرفض هذه النهضة العصرية وموجة التحديث ، إلا أن مثل هذه التنمية الحضرية الاندفاعية في غياب تخطيط سليم قد أدى بها إلى الانحراف عن الأهداف الوطنية والقومية العليا التي نادى بها رواد الأصالة وحماة التراث . فقد عملت المعاول والجرافات على إزالة كثير من الشواهد والشواخص التراثية ، لا لسبب سوى تعارضها مع التوسع العمراني أو العمل بما استجد من خطط عمرانية اقتضت تغييرات في شبكة الطرق وسعتها واستخدامات الأرض التي تطل عليها ، أو بسبب قدم هذه الشواهد والشواخص والشعور بالخجل والاشمئزاز من منظرها القديم المتهري المتسبب عن إهمال صيانتها . لقد غاب عن الكثيرين أن الحفاظ على تراث البلد

وملامح حضارته وتاريخه هي من الوسائل الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تربط الإنسان والمجتمع الخليجي بالمنطقة وبأرضها وتاريخها وحضارتها التي مرت بسلسلة متواصلة من الأحداث والتطور حتى وصلت إلى واقعها المعاصر .

إن هذا الغزو الحضاري والثقافي الذي دخل المنطقة الخليجية عن طريق التخطيط العمراني والعمارة قد خلق بيئة جديدة لم تألفها المنطقة من قبل . فقد ساهم الخبراء الأجانب وكذلك المحليون من مخططين ومعماريين ومهندسين ممن درسوا في الغرب أو تأثروا به أو عن طريق دراستهم الجامعية العربية التي تأثرت بقواعد العمارة والتخطيط الغربي في نقل طرز العمارة وأنماط التخطيط في الخارج إلى المدينة الخليجية باسم «المعاصرة» . فاهتموا بالمظهر لا بالجوهر ، وتناسوا أنهم يصممون ويبنون لإنسان خليجي عربي مسلم ، وأهملوا مقومات التخطيط والعمارة التي تستند على العلاقة بين البناء والإنسان ، وبين البناء والفراغ الذي يحيط به ، وبين البناء والبيئة . ومن الملاحظ أن هذه المباني الدخيلة لا ترتبط بماض ولا تعكس حاضراً ولا ينتظرها مستقبل . إنها فرضت على الموقع فرضاً حتى رفضت ما حولها وتنافرت معه . إنها غريبة ودخيلة على سكانها ولا تتآلف معهم ، وفقدوا بوجودها مشاعر الألفة والاستئناس .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، والذي لابد من الإجابة عليه في الجزء المخصص للاستراتيجيات التصحيحية هو كيفية تأمين بقاء الشخصية العربية الإسلامية وأصالة مقوماتها الحضارية في المدينة الخليجية ؟ وكيف نتعامل مع أزمة الهوية العمرانية والمعمارية ؟ وما هو السبيل الأمثل للتعامل مع معطيات المعاصرة وإيجابياتها ؟

* * *

٢ - استراتيجيات التنمية العمرانية

كان النمو الحضري في دول الخليج العربية في الثلاثين سنة الماضية مذهلاً في كافة أشكاله وحيثياته ، وكان المسؤولون عن توجيهه وتطويعه يفتقرون إلى الدراية الكافية والخبرة السابقة والكفاءة التخطيطية الملائمة في مواجهة الاشكاليات التي أفرزها هذا الواقع الحضري الجديد . كما لم تكن تتوفر آنذاك سياسات واضحة واستراتيجيات فعّالة للتعامل مع ما حدث من انحرافات وهفوات، فضلاً عن ضعف التشريعات التخطيطية التي كانت متاحة والتهاون في تطبيقها ، إن وجدت ، وضعف المجالس البلدية وعدم قدرتها على استيعاب المستجدات ومسايرتها والتفكير في مردوداتها على الإنسان الخليجي . كما لم يكن بمقدور المخططين ، وهم في ذلك المستوى ، سوى اتباع الخطط والتصاميم العلاجية المؤقتة في تحديث البيئات الحضرية وتحجيم إشكالياتها العمرانية . غير أن الواقع قد أظهر أن مثل هذه العلاجات والترقيع السطحي والعجلة في التخطيط والتصميم ليست كافية على الإطلاق . فالإشكاليات والأزمات التي طافت على سطح المدينة الخليجية فريدة في طابعها وتقتضي لتحجيمها أو التخلص منها مبادرات خلاقة لا تقفز فوق الواقع ، وإنما تفند هذا الواقع وتفحصه وتصهره من أجل خلق واقع جديد ، الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى استراتيجيات تصحيحية شاملة للتعامل مع هذه الإشكاليات والأزمات . علماً بأن التخطيط الفعّال ممكن فقط في مجتمعات لها أهداف واضحة واستراتيجيات صريحة مستقاة من نظرية اجتماعية معينة وعزيمة للتخطيط وقوة للتنفيذ .

وعند التفكير في نوع الاستراتيجيات والسياسات التصحيحية التي تناسب المرحلة التي تمر بها المدينة الخليجية ينبغي أن ننطلق من دراسة واقع الاشكاليات والأزمات التي تعاني منها هذه المدينة ، ومن ثم ندقق في الخطوات التي تكفل

معالجة إفرازاتها السلبية . وقد حاولنا فعلياً في الصفحات الماضية تشخيص الاشكاليات والأزمات ، ولم يبق سوى التقدم بمقترحات بنّاءة من خلال استراتيجيات تصحيحية فعّالة لتحجيم تلك الاشكاليات . ورأينا أن نقتصر في دراستنا هذه على ثلاث إشكاليات أساسية هي :

أولاً : إشكاليات ذات صلة بالاستقطاب الحضري وهيمنة المدن الكبيرة والكبرى.

ثانياً : إشكاليات ذات صلة بغربة سكان المدينة الخليجية وعمالتها والخلل في تراكيبها العمرية والنوعية وأنماطها الاجتماعية .

ثالثاً : إشكاليات أزمة الهوية العمرانية والغربة المعمارية وموجة الصراع بين الأصالة والمعاصرة .

أولاً : استراتيجيات ذات صلة بإشكاليات الاستقطاب الحضري وهيمنة المدن الكبرى والكبيرة :

يراد بهذه الاستراتيجيات إيقاف نمو المدن الكبرى والكبيرة أو تقليل معدلات نموها كخطوة أولى ومنطلق أساس نحو إعادة توزيع الأثقال الحضرية وخلق نوع من التوازن الإقليمي . ولتحقيق مثل هذا الهدف لابد من خلق فرص جديدة وحياة مناسبة وبيئة حضرية متكاملة في مستوطنات خارج المدن الكبرى والكبيرة لتكون مراكز استقطاب ثانوية جديدة . ومما يساعد على ذلك وضع التشريعات والمحفزات الضرورية التي تكفل الحد من الهجرة الداخلية من الريف والبادية أو تقليصها وتشجيع خروج السكان من المدن الكبيرة ووضع العقبات أمام الهجرات الخارجية الوافدة ، والتي في حالة ضرورتها تشجع على سكنى مستوطنات ومشروعات خارج مجال المدن الكبيرة . والمغزى من هذه الاستراتيجية هو خلق بدائل لإيواء السكان المتزايدين نتيجة للنمو الطبيعي أو الهجرة الداخلية

والخارجية في المدينة الخليجية الكبيرة . وبهذا يمكن لهذه المستوطنات والتوابع أن تخدم كأقطاب جاذبة للسكان من جهة ، وقيامها بتوصيل الحضرية كأسلوب حياة إلى سكانها وسكان المناطق المحيطة بها من جهة أخرى .

ومما يساعد على نجاح مثل هذه الاستراتيجية العمل باللامركزية الحكومية والإدارية وإعطاء المستوطنات الإقليمية دوراً في حياة السكان وتوفير الخدمات الضرورية لهم . كما ينبغي إعطاء هذه المستوطنات أولويات في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المرافق كالإسكان والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها ، إذ أن عدم العدالة في توزيع المشروعات الاقتصادية والخدمية والعمرانية يؤدي إلى تطوير وتنمية بعض المدن الكبيرة على حساب المناطق الأخرى والمراكز القروية والمدن الصغيرة . ولهذا فإن استراتيجية قيام مشروعات الإنماء على أساس اللامركزية يقود إلى توزيع مراكز الثقل الاقتصادي على محاور وأقطاب جذب إقليمية متعددة ، وبذلك تزداد عدالة توزيع السكان والحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن الكبيرة . إن استراتيجية كهذة ستؤدي إلى خارطة جديدة لأنماط التوزيعات البشرية في الأقاليم الداخلية للدول الخليجية ، وتدريجياً يكون التوجه نحو التوازن الإقليمي بدلاً من الاستقطاب المركز .

مما تقدم يظهر بأن جوهر الاستراتيجية في علاج اشكاليات الاستقطاب وهيمنة المدن الخليجية الكبيرة هو في السعي لاتباع سياسة نشر السكان وتوزيعهم على أرجاء البلاد بدلاً من تركيزهم واستقطابهم في مدن كبيرة محدودة. وتستند هذه الاستراتيجية في نشر السكان على ثلاثة بدائل من استراتيجيات النمو الحضري ، وهي :

١ - استراتيجية التوابع السكنية لاستيعاب السكان واستيطانهم في مدن تابعة Satellite Towns بالقرب من المدن الكبيرة ، أو تنمية مجمعات صناعية أو خدمية ترتبط كلياً بها ، ومن مزايا هذه الاستراتيجية سهولة توفير الخدمات

والبنى الأساسية كالمياه والكهرباء والمجاري ووسائل الاتصال وغيرها لهذه التوابع. وهناك مزية أخرى هي أن مواقع التوابع بالقرب من المجمعات الحضرية الرئيسية يشجع السكان على استيطانها بسبب قربها ، الأمر الذي يجعلها على اتصال دائم بالمجمعات الحضرية .

٢ - استراتيجية المجمعات الحضرية ، وفيها تتخذ الإجراءات بإشغال جميع الأراضي غير المعمورة المتناثرة في أرجاء المجمعات الحضرية ، والتوسع فيما بعد في الحافات الحضرية الخارجية . إن هذه الاستراتيجية لم تلق قبولاً لأنها تتعارض مع استراتيجية الإنتشار السكاني وإنشاء مدن جديدة مستقلة ومتكاملة لتكون أماكن للعمل والخدمات والسكن .

٣ - استراتيجية إنشاء وتنمية مدن جديدة متكاملة : إن هذه الاستراتيجية تحسن من فرص توزيع السكان على أساس إقليمي . ولكن الصعوبة في هذه المدن المتكاملة المستقلة والتي تبعد بمسافات عن المجمعات الحضرية إنها لا توفر الجذب الكافي في سنيها الأولى لليد العاملة حيث يصعب إقناع الأفراد باستيطان مثل هذه المدن الجديدة أو العمل بها . ولكن مثل هذه المدن ستمكن من امتصاص الفائض السكاني وتخفف الضغط على المجمعات الحضرية . وإن إنشاء مثل هذه المدن سيؤدي تدريجياً إلى نوع من التوازن الإقليمي .

ثانياً : استراتيجيات ذات صلة باشكاليات غربة السكان والعمالة والخلل في التراكيب العمرية والنوعية وأنماط الحياة الاجتماعية :

لقد أشرنا سابقاً إلى أن شارع المدينة الخليجية الكبيرة تطغى عليه غربة سكانية وخلل عمري ونوعي واجتماعي . فهو شارع بدون هوية ، تتباين على أرضه القيم والعادات والتقاليد والثقافة والتاريخ والأديان واللغات وغيرها ، وأحياناً تكون اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية فيه أقلها شيوعاً . ومما

يزيد من خطورة ذلك أن الشريحة الوافدة في عدد من المدن الرئيسة أصبحت هي الطاغية حجماً ونسبة ونوعاً . ولهذا فإن الواقع الديموغرافي والاجتماعي والثقافي والسلوكي المستجد يتطلب وقفة متأنية لغرض استيعابه ورسم الخطط التي تتواءم معه وتكفل تحجيم سلبياته .

ومن أجل هذا الهدف كثر الجدل حول نوع الخطط والاستراتيجيات الواجب تبنيها للتعامل مع هذه الاشكاليات . فقد رأى البعض في تعريب العمالة الوافدة مخرجاً لكثير من الاشكاليات وحفاظاً على الهوية العربية الإسلامية وتجانس السكان والعمالة ، في حين رأى آخرون أن الاعتماد على الآسيويين هو لصالح الاقتصاد والاستقرار السياسي ، وهم يستندون في ذلك على قلة ما يتقاضاه الآسيويون من أجور وما يتمتعون به من تنوع في الخبرات والمهارات والكفاءات والطاعة العمياء والبُعد عن الاهتمامات السياسية وسهولة الاستقدام، مهما كان العدد المطلوب والزمن المحدد . ولكن مع تزايد اشكاليات هذه التراكيب السكانية الغريبة التي أخذت تهدد المواطن الخليجي ومستقبله وكيانه الحضاري واستقلاليته أخذت تتعالى أصوات تنادي بتبني سياسات واستراتيجيات تكفل سيادة الكيانات الخليجية وتطورها واستقرارها وحفاظها على هويتها التراثية والسكانية . ورأت هذه الأصوات بأن الواقع السكاني الحالي والتشكيلات الديموغرافية الجديدة هي غزو سكاني أجنبي لا يقل خطورة عن الغزوات الاستعمارية التي خضعت لها المجتمعات الخليجية فترات طويلة . هذا فضلاً عن أن نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والعمرانية قد أصبحت بأيدي أغلبية عظمى من العمالة الوافدة . وهنا نقول بأنه مهما كانت الأسباب والمبررات وراء إغراق المدن الخليجية بسكان وعمالة أجنبية ، فإنه يتعين دراسة هذا التوجه بعمق وبحس وطني وقومي وديني وسياسي ، واستقراء ما تخفيه هذه الظاهرة بين سطورها ، خاصة وأن هذا الغزو هو من النوع الكثيف .

وعلى ضوء ما تقدم أخذت دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي تحاول دراسة الواقع الحالي وسلبياته وتخرج باستراتيجيات تكفل للمواطن الخليجي دوراً فاعلاً أكبر في مجالات التنمية المختلفة. فلقد تبين لها أنها تمر بواقع خطر، إن لم يكن في المدى القريب ، فإنه آت في المدى البعيد . لقد سلمت هذه الدول قيمها ومنشئاتها ومؤسساتها ومصارفها وشركاتها ، وكل ما يتعلق بشؤونها الحياتية لشريحة وافدة أجنبية لا تشاركها مشاعرها وقيمها الحضارية وتطلعاتها القومية وتراثها التاريخي وواقعها الاجتماعي والثقافي والروحي. هذا فضلاً عن أن هذه الشريحة السكانية والعمالية قد أشاعت في المدينة الخليجية أنماطاً جديدة ومتعددة للحياة وأساليب المعيشة وأنواع السلوك الاجتماعي ، وكلها أنماط غريبة عن المجتمع الخليجي العربي المسلم . إن مثل هذا الوضع يقود إلى حالة من التداعي والخلل الاجتماعي وإلى فقدان التماسك والتجانس والوحدة الاجتماعية ، ويكون أرضاً خصبة لأشكال من التفسخ الخلقي وتفشي الجرائم وطغيان المعايير الخلقية والسلوكية المستوردة نتيجة لتناقض مناشئ هذه القيم والسلوكيات . وهنا يجدر التأكيد على أن هذا الواقع الجديد في الشارع الخليجي لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار ويولى العناية الفائقة عند التفكير في رسم الخطط والاستراتيجيات التصحيحية في بيئات الخليج الحضرية.

ثالثاً : استراتيجيات ذات صلة بأزمة الهوية العمرانية والغربة المعمارية والصراع بين الأصالة والمعاصرة

إن المدينة الخليجية وبيئتها المحلية تتعرض الآن لتيارات جارفة من النظريات المستحدثة في التخطيط والعمارة ، مما يخشى معه ، بل وما حدث فعلاً أو ما ينتظر أن يحدث ، من ضياع وذوبان لأصالتها وهويتها . وإزاء ذلك أخذت

أصوات كثيرة ترتفع منادية بالحفاظ على تراث الحضارة العربية الإسلامية ، وكان أعلاها وأبرزها ما يتعلق بالبيئة العمرانية للمدينة الخليجية من حيث آثارها وتخطيطاتها وعمارتها . ومن المشجع أن هناك محاولات تبذل لربط العمارة المعاصرة بالتراث العربي الإسلامي لتحقيق بعض الأهداف ، ومنها إظهار التراث المعماري في الإنشاءات الحديثة وإبراز المباني الأثرية المنفصلة ، والمحافظة على مجموعات المباني ذات القيمة الحضارية ، وربط تخطيط المناطق الحضرية بالتراث التخطيطي المحلي . فهدف أي استراتيجية عمرانية قادمة ينبغي أن يضمن الموازنة والتواصل بين الموروث والمعاصر ، وهذا يستدعي إيقاف النزعة إلى تهديم المباني والبيوت ذات الطابع والطراز التراثي التقليدي ، خاصة وأن مثل هذه الشواخص التراثية كثيراً ما تستبدل بأمثلة مشوهة دخيلة مستوردة وغريبة على البيئة والمجتمع الخليجي . فالاستراتيجية يجب أن تدعو إلى الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والتجاوب في ذات الوقت مع التحدي العلمي والتقني والتحديث والمعاصرة ، وبذلك ينتج مع الزمن طراز متميز يستطيع الرقي إلى مستوى الرمز المعبر عن طموح الإنسان والمجتمع الخليجي .

وعند التفكير العميق في نوع الاستراتيجية العمرانية في المدينة الخليجية لابد وأن نعود بالذاكرة إلى ما قاله شيخ المعماريين العرب المسلمين الأستاذ حسن فتحي رحمه الله ، إذ قال «إني لا أعترض على العمارة الفرنجية ، بل أراها تناسب أهلها ، ولا تناسبنا ، فلايمكن أن تأخذ عمارة أجنبية ، غربية أو شرقية ، وتزرعها في بلاد عربية إسلامية ، دون مراعاة للعادات وظروف البيئة والوضع الاقتصادي والواقع الاجتماعي» . ويقصد هذا المعماري الكبير أن العمارة المحلية يجب أن تستمد تشكيلاتها وبنيتها بقدر الإمكان من خصائص المنطقة التي هي فيها .

وينحى الدكتور محمد مكية ، المعماري العربي المسلم ، منحى آخر للتعامل مع هذه الاشكالية حيث دعا وجاهر بأهمية تكوين مدرسة فكرية تقود المخططين والمعماريين والمهندسين إلى الاهتمام بالجانبين المعنوي والملموس في المدينة الخليجية . مدرسة أصيلة تستقي مقوماتها الحضارية من الواقع والماضي والتراث الفكري وتحدد اتجاهات تقدمية قادرة على مجابهة حاجة الغد من واقع اليوم ، مع تأمين الاستمرارية الحضارية المطلوبة . مدرسة معمارية خليجية معاصرة ، يمتزج خلالها التراث الخليجي الأصيل بروح العصر في أحسن صوره وملامحه ، أي بإدخال للعصر في الذات العربية الإسلامية الخليجية . فواقع اليوم يؤكد إمكانية تعايش الأصالة والمعاصرة .

* * *

خلاصة واستنتاجات

المدينة العربية الخليجية خليط من الأصالة والمعاصرة ، من المواطنة والغربة، من الحضرية والتريف ، من المجتمع التقليدي والمجتمع المعاصر . فيها انسجام بقدر ما فيها من تناقض معماري وسكاني واجتماعي وتخطيطي . ونتيجة حتمية لذلك برزت على سطحها اشكاليات وأزمات ، منها ما له صلة بالاستقطاب الحضري والنمو القياسي وهيمنة المدن الكبيرة ، وأخرى ذات صلة بغربة السكان والعمالة والخلل في التراكيب العمرية والنوعية والاجتماعية ، واشكاليات ثالثة لها علاقة بأزمة الهوية العمرانية والغربة المعمارية وصراع الأصالة والمعاصرة . وقد عالجت هذه الدراسة الاشكاليات والأزمات واتخذت موقفاً منها وحددت سلبياتها على المواطن والمجتمع الخليجي .

ولمعالجة هذه الاشكاليات والأزمات وسلبياتها تقدمت الدراسة بأفكار وموجهات تساعد في صياغة الاستراتيجيات التصحيحية العلاجية والوقائية والرؤيوية ، التي تمكن من رسم مسارات التنمية العمرانية الحضرية المستقبلية . وقد استندت في ذلك على مجموعة من المقومات والأساسيات والفلسفات التي يمكن أن تشكل الخلفيات والمنطلقات الأساسية المناسبة التي تساعد في وضع تلك الاستراتيجيات . ومن هذه الأفكار والموجهات ما يأتي :

١ - أن تحجيم الاشكاليات أو التخلص منها يستدعي مبادرات خلاقة لا تقفز فوق الواقع ، وإنما تفند هذا الواقع وتفحصه وتصهره من أجل خلق واقع جديد .

٢ - أن التخطيط والاستراتيجيات الفعّالة ممكن فقط في مجتمعات لها أهداف واضحة واستراتيجيات صريحة مستقاة من نظرية اجتماعية وفلسفية معينة وعزيمة للتخطيط وقوة للتنفيذ .

٣ - من أجل تحجيم اشكاليات الاستقطاب الحضري وهيمنة المدن الكبيرة لابد من العمل باللامركزية الإدارية وإعطاء المستوطنات الإقليمية أولويات في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتنمية المرافق المختلفة. فعن هذا الطريق يمكن توزيع مراكز الثقل الاقتصادي والسكاني على محاور وأقطاب جذب إقليمية متعددة مما يخلق خارطة جديدة لأنماط التوزيعات البشرية ، وتدريجياً يكون التوجه نحو التوازن الإقليمي بدلاً من الاستقطاب المركز .

٤ - وللتعامل مع اشكاليات غربة السكان والعمالة والخلل في التراكيب العمرية والنوعية والاجتماعية رأينا أن تدرس هذه الاشكاليات بعمق وبحس وطني وقومي وديني وسياسي ، وتبني استراتيجيات تكفل

للمواطن الخليجي دوراً فاعلاً أكبر في مجالات التنمية المختلفة والقيام بجدية بتنمية الموارد والطاقات البشرية الخليجية لتحل تدريجياً محل الطاقات الأجنبية الغريبة عن المنطقة وحضارتها وتاريخها .

٥ - أما بخصوص أزمة الهوية العمرانية والغربة المعمارية والصراع بين الأصالة والمعاصرة فرأت الدراسة تشجيع الأصوات المنادية بالحفاظ على تراث الحضارة العربية الإسلامية وتشجيع المحاولات التي تبذل حالياً لربط العمارة المعاصرة بالتراث العربي الإسلامي ، وإيجاد نوع من الموازنة والتواصل بين الموروث والمعاصر ، والتجاوب مع التحدي العلمي والتقني والتحديث والمعاصرة . وبذلك يمكن التوصل مع الزمن إلى طراز متميز يستطيع الرقي إلى مستوى الرمز المعبر عن طموح الإنسان والمجتمع الخليجي .

٦ - أن الدراسة تتفق مع ما ذهب إليه شيخ المعماريين العرب الراحل حسن فتحي في قوله : «لايمكن أن تأخذ عمارة أجنبية ، غربية أو شرقية ، وتزرعها في بلاد عربية إسلامية دون مراعاة للخصوصيات المحلية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية والتراثية والتاريخية وغيرها». ورأت الدراسة أن تجمل هذه الخصوصيات بأربع مجموعات هي:

(أ) مجموعة الخصوصيات الجغرافية والبيئية والطبيعية .

(ب) مجموعة الخصوصيات الفكرية والفلسفية والنفسية والإنسانية والعقائدية والتاريخية .

(جـ) مجموعة خصوصيات البيئة الحضارية والثقافية والاجتماعية .

(د) مجموعة الخصائص الاقتصادية .

٧ - وتتفق الدراسة مع ما دعا إليه الدكتور محمد مكية «بأهمية تكوين مدرسة فكرية أصيلة تستقي مقوماتها من الواقع والماضي والتراث الفكري، وتحدد اتجاهات تقدمية قادرة على مجابهة حاجة الغد من واقع اليوم، مع تأمين الاستمرارية الحضارية المطلوبة» .

والمطلوب كما ترى هذه الدراسة «مدرسة معمارية تخطيطية معاصرة يمتزج خلالها التراث الخليجي الأصيل بروح العصر في أحسن صورة وملامحه ، أي بإدخالٍ للعصر في الذات العربية الإسلامية الخليجية . فهناك إمكانية أكيدة للتعايش بين الأصالة والمعاصرة» .

٨ - وينبغي أن نعترف بأنه يجب أن نقبل الغرب والشرق ثقافةً وفكراً وابتكاراً وعلماً وتقانةً ، ونرفضهما عدواناً واستعماراً وتذويباً للهوية الحضارية ؛ وفي الوقت ذاته نقبل في التراث عنصر إبداع وتوجيه ومنزع إيمان وقوة ، ونرفضه جموداً وقواقع للاحتماء والهروب .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

١ - اسحق يعقوب قطب (١٩٨٥) ، خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربية ، «شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت) .

٢ - أحمد علي إسماعيل (١٩٩٢)، دراسات في جغرافية المدن (مكتبة سعيد رأفت) .

٣ - أسامة إبراهيم الدعيج (١٩٩٤) ، دراسة وتحليل للوضع المعماري في الكويت (مجلة دراسات وأبحاث ندوة الحفاظ على التراث العمراني الخليجي التي عُقدت في الدوحة/ قطر) .

٤ - حسن الخياط (١٩٨٨) ، المدينة العربية الخليجية (مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر) .

٥ - ..... (١٩٨٢) ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، (مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر) .

٦ - ..... (مايو ١٩٨٤) ، عصر المدن الكبيرة في الخليج العربي ،(مجلة الدوحة القطرية).

٧ - ..... (فبراير ١٩٨٢) ، المدينة الخليجية .. إلى أين ؟ (مجلة الدوحة القطرية) .

٨ - ..... (١٩٩٨) ، المدينة الخليجية : اشكالية الأصالة والمعاصرة في التخطيط والعمارة (مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر) ص ٣٥ - ٥٨.

٩ - خالص الأشعب (١٩٨٢) المدينة العربية ، (معهد البحوث والدراسات الإسلامية - بغداد - قسم البحوث والدراسات الجغرافية) .

١٠ - ..... (١٩٨٧) ، نمو المدينة العربية والمشاكل الحضرية المتعلقة به ، (بحث ألقي في المؤتمر العربي للسياسات السكانية في تونس) .

١١ - الخطة الشاملة للثقافة العربية بين المهد واللحد (٧) : الموقف من الأصالة والمعاصرة ، ص١٠٥-١٠٦.

١٢ - رشدي بطرس (١٩٧٠) ، العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي وحل مشاكل المدن العربية، (في كتاب المؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية ، الكويت ، ١٩٧٠).

١٣ - سابا شبر (١٩٦٣) ، العلم وتنظيم المدن العربية (الكويت ، بلدية الكويت) .

١٤ - سعد الدين إبراهيم (نيسان ١٩٧٥) ، مدن العالم العربي : الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة ، (مجلة دراسات عربية ، العدد ٦) ص ٨ - ٤١ .

١٥ - سعيد محمد الحفار (١٩٨١) الإنسان ومشكلات البيئة ، (من مطبوعات جامعة قطر) .

١٦ - عبد الاله أبو عياش (١٩٧٩) ، «الجوانب السلوكية في التخطيط الحضرى» ، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد ١٨ ، السنة الخامسة ، ١٩٧٩م) .

١٧ - ..... (١٩٨٠) ، أزمة المدينة العربية ، (وكالة المطبوعات ، الكويت) .

١٨ - ..... (١٩٨٤) ، «الكويت بين النمو الاستقطابى والتوازن الاقليمى» ، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٢).

١٩ - عبد الباقى إبراهيم (١٩٦٨) ، التراث الحضارى في المدينة العربية المعاصرة ، (الكويت ، بلدية الكويت) .

٢٠ - ..... (١٩٩٤) ، «الأصالة والمعاصرة في العمارة الإسلامية» في كتاب (الجوائز المعمارية : وثائق ومنجزات ، الدوحة / دولة قطر) .

٢١ - عبد الرسول علي الموسى (١٩٨١) ، التطور العمراني والتخطيط في الكويت (الكويت ، الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع).

٢٢ - محمد جاسم الخليفى (١٩٩٠) ، العمارة التقليدية في قطر ، (إدارة السياحة والآثار ، الدوحة / قطر) .

٢٣ - محمد عابد الجابري (١٩٨٤) ، «اشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر : صراع طبقى أم مشكل ثقافى ، (مجلة المستقبل العربي - ٦٩) .

٢٤ - محمد مكية (١٩٨١) ، «نحو مدرسة فكرية جديدة للعمارة والتخطيط في العالم العربي ، (في أبحاث من ندوة - المدينة العربية : خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي - المدينة المنورة ، ١٩٨١) .

٢٥ - موفق اصباشي ، (١٩٩٤) ، «العمارة والبيئة في الخليج العربي ، (من المجلد الخاص بندوة الحفاظ على التراث العمراني المميز ، الدوحة / قطر ، ١٩٩٤) .

ثانياً : المصادر الأجنبية

1 - Abu- Lughod (1986), Middle East Year Book, Growth of Arab Cities .

2 - Breeze, G. (1969), "The City in Newly Developing Countries" (Readings in Urbanism and Urbanization, Englewood Cliffs, N.J.).

3 - El- Arifi, Salih A., (1986) , "The Narure of Urbanization in the Gulf Countries", (Geo Journal, 1303) .

4 - Hoselitz, B.F., (1955), "Generative and Parasitic Cities", (Economic Development and Cultural Change 3) pp. 278 - 294 .

5 - Perroux, p., (1950), "Economic Space, Theory and Application", (Quarterly Journal of Economics, Vol. 6) pp., 90 - 91 .

* * *